

1. تمهيد :

تعتبر التقارير المالية وما تتضمنه من معلومات محاسبية المصدر الرئيسي الذي تعتمد عليه الأطراف ذات المصلحة بالمؤسسة؛ وذلك لتقييم أداء المديرين واتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة، وعلى الرغم من أن عملية إعداد التقارير المالية وما تتضمنه من معلومات محاسبية تتم وفقاً لمنظومة متكاملة من المعايير المحاسبية، كما تخضع عند نشرها لمعايير الإفصاح المحاسبي، إلا أن هذا لا يمنع إدارة المؤسسات من السعي لإظهار البيانات المالية وخاصة الأرباح، بالشكل الذي يخدم مصالحها من خلال ممارسات إدارة الأرباح، فإدارة الأرباح هي وسيلة تقوم من خلالها إدارة المؤسسة بالتلاعب بأرباحها بحيث تصبح الأرباح المنشورة في القوائم المالية تخدم أهداف المديرين.

ويحدث ذلك نتيجة انفصال الملكية عن التسيير والذي هو أساس مشكلة الوكالة وما قد يترتب على ذلك من سلوك إنتهازي للمديرين لتحقيق مصالحهم الشخصية على حساب مصالح الأطراف الأخرى، وكانت نتيجة تلك السلوكيات الانتهازية للمسيرين أهيار العديد من المؤسسات في العالم، مثل أهيار شركة Enron التي كانت تعمل في مجال تسويق الكهرباء والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2001، وكذلك أهيار شركة World Com الأمريكية للاتصالات سنة 2002، حيث أظهرت جميع التحليلات التي أجريت للتعرف عن أسباب تلك الأهيارات وجود فساد إداري ومالي بصفة عامة وفساد المحاسبي بصفة خاصة، بسبب ضعف مستوى الإفصاح المحاسبي والشفافية في القوائم المالية للمؤسسات الذي أثر على جودة ونوعية المعلومات المحاسبية المنشورة في التقارير المالية بالإضافة إلى ضعف مستوى الرقابة الداخلية.

وقد ترتب على تلك الأهيارات زيادة الوعي لدى الجهات التنظيمية إلى ضرورة وجود آليات رقابية للحد من التلاعب المالي والفساد الإداري من قبل المديرين وبالتالي الحاجة إلى المزيد من الشفافية لدعم المصادقية بالتقارير المالية؛ وهو ما أدى إلى الاهتمام المتزايد بمفهوم حوكمة المؤسسات، باعتبارها أحد أهم وسائل ضبط سلوك الإدارة داخل المؤسسة، وأداة فعالة للنهوض بجودة المعلومات الموجودة في التقارير المالية، ووسيلة هامة للحد من إدارة الأرباح في المؤسسات، وذلك من خلال تعزيز مبادئ الإفصاح والشفافية، والمساءلة والعدالة، والوضوح، وتحديد مسؤوليات وعلاقات كافة الأطراف بشكل واضح.

من بين أهم الآليات الرقابية التي نالت اهتمام أدبيات حوكمة المؤسسات نجد مجلس الإدارة باعتباره يمثل أحسن أداة لمراقبة سلوك المديرين من وجهة نظر حملة الأسهم وذلك لإنتخابه من قبلهم بشكل مباشر، والتي لها تأثير قوي على التخفيف من تكاليف الوكالة الإدارية، غير أن الأدبيات النظرية والدراسات السابقة أشارت إلى أن فعالية الدور الرقابي لمجلس الإدارة في الحد من السلوكيات الانتهازية للمديرين في إدارة الأرباح يتوقف على خصائص مجلس الإدارة.

وبناءً على ما سبق، تأتي هذه الدراسة للإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية :

ما مدى تأثير خصائص مجلس الإدارة على إدارة الأرباح في شركات المساهمة العائلية خلال الفترة 2010-2016؟

للإجابة على إشكالية الدراسة سوف نقوم باختبار الفرضيات التالية :

الفرضية 1 : توجد علاقة طردية بين حجم مجلس الإدارة وإدارة الأرباح في شركات المساهمة العائلية.

الفرضية 2 : توجد علاقة عكسية بين الملكية الإدارية وإدارة الأرباح في شركات المساهمة العائلية.

الفرضية 3 : توجد علاقة طردية بين ملكية المدير التنفيذي (رئيس مجلس الإدارة) وإدارة الأرباح في شركات المساهمة العائلية.

1.1- الدراسات السابقة :

من بين الدراسات الميدانية التي تناولت العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وإدارة الأرباح في المؤسسة نجد الدراسات التالية :

1- دراسة Lanfeng et Anlin (2004)¹

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وإدارة الأرباح في المؤسسة، وذلك على خلفية إمكانية مشاركة المديرين في إدارة الأرباح لمصلحتهم الخاصة، وباعتبار أن مجلس الإدارة يعد أحد آليات حوكمة المؤسسات فإنه بإمكانه مراقبة المؤسسة والحد من إدارة الأرباح داخلها، وقد تمت الدراسة على عينة مكونة من 1097 مشاهدة لمؤسسات مدرجة في بورصة التايوان، وقد تناولت الدراسة كمتغيرات مستقلة خصائص مجلس الإدارة التالية : حجم مجلس الإدارة، ملكية أعضاء مجلس الإدارة (الملكية الإدارية)، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، ملكية أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين، وازدواجية دور المدير التنفيذي، في حين تم قياس متغير إدارة الأرباح بالمستحقات الاختيارية باستخدام نموذج Jones المعدل (1995) ، كما تم التحليل الإحصائي بواسطة نموذج الإحدار المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) Ordinary Least Squares، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين حجم مجلس الإدارة وإدارة الأرباح، ويعود السبب في ذلك أن كبر حجم مجلس الإدارة يؤدي إلى قلة كفاءة عملية رقابة مجلس الإدارة على سلوك المديرين في إدارة الأرباح، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين استقلالية مجلس الإدارة وإدارة الأرباح، وذلك لأن وجود عدد أكبر من الأعضاء المستقلين داخل

مجلس الإدارة يعزز من كفاءة رقابة مجلس الإدارة، وبالتالي التقليل من إدارة الأرباح داخل المؤسسة، في حين لم يكن لباقي خصائص مجلس الإدارة (ملكية أعضاء مجلس الإدارة، ملكية أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين، ازدواجية دور المدير التنفيذي) أي تأثير على متغير إدارة الأرباح مقاسا بالمستحقات الاختيارية.

2- دراسة Norman et al (2005)²

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير بعض خصائص مجلس الإدارة على إدارة الأرباح في المؤسسة، من خلال عينة مكونة من 561 مؤسسة ماليزية مدرجة في بورصة كوالالمبور Kuala Lumpur خلال سنة 2001، وقد تناولت الدراسة كمغيرات مستقلة خصائص مجلس الإدارة التالية: ازدواجية دور المدير التنفيذي، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، حجم مجلس الإدارة، الملكية الإدارية، في حين تم التعبير عن متغير إدارة الأرباح بالمستحقات الاختيارية، كما تم التحليل الإحصائي بواسطة نموذج الانحدار المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين ازدواجية دور المدير التنفيذي وإدارة الأرباح للمؤسسات الماليزية مقاساً بالمستحقات الاختيارية، وقد أوصت الدراسة على ضرورة فصل دور المدير التنفيذي عن دور رئيس مجلس الإدارة، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين الملكية الإدارية ومتغير إدارة الأرباح، في حين لم يكن لباقي خصائص مجلس الإدارة (استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، حجم مجلس الإدارة) أي تأثير على متغير إدارة الأرباح مقاسا بالمستحقات الاختيارية.

3- دراسة Rahnamay et Nabavi (2010)³

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين آليات الحوكمة الداخلية والمتمثلة في تركيز الملكية، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، ازدواجية منصب المدير التنفيذي، وإدارة الأرباح في المؤسسة مقاسة بالمستحقات الاختيارية، من خلال عينة مكونة من 196 مؤسسة مدرجة في بورصة طهران خلال الفترة 2004-2008، وقد استخدمت الدراسة كأسلوب لتحليل الإحصائي نماذج بيانات بانل Panel Data models، وخلصت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين كل من تركيز الملكية، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة ومتغير إدارة الأرباح، ووجود علاقة طردية بين ازدواجية دور المدير التنفيذي وإدارة الأرباح في عينة المؤسسات المدروسة، وقد أوصت الدراسة على ضرورة فصل الوظيفة التنفيذية لمجلس الإدارة عن وظيفة المراقبة عن طريق تقسيم دور رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي.

4- دراسة Mehmet et al (2014)⁴

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير هيكل الملكية وحجم مجلس الإدارة على إدارة الأرباح في المؤسسة، من خلال عينة مكونة من 230 مؤسسة تركية مدرجة في بورصة اسطنبول خلال الفترة 2009-2012، وقد تم قياس متغير هيكل الملكية من خلال المتغيرين: الملكية المؤسسية والملكية الإدارية (ملكية أعضاء مجلس الإدارة)، أما حجم مجلس الإدارة فقد تم قياسه بعدد أعضاء مجلس الإدارة، في حين تم التعبير عن متغير إدارة الأرباح (المتغير التابع) بالمستحقات الاختيارية والتي تم قياسها باستخدام نموذج Jones المعدل (1995)، كما تم التحليل الإحصائي بواسطة نموذج الانحدار المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين كل من الملكية المؤسسية، حجم مجلس الإدارة ومتغير إدارة الأرباح، ووجود علاقة طردية بين الملكية الإدارية ومتغير إدارة الأرباح للمؤسسات التركية مقاساً بالمستحقات الاختيارية.

5- دراسة Imoleayo et al (2016)⁵

حاولت هذه الدراسة اختبار دور مجلس الإدارة في الحد من إدارة الأرباح في المؤسسة من خلال عينة مكونة من 137 مؤسسة غير مالية في نيجيريا خلال الفترة 2003-2010، وقد استخدمت الدراسة كمغيرات مستقلة خصائص مجلس الإدارة التالية: حجم مجلس الإدارة، وجود لجنة المكافآت، عدد اجتماعات مجلس الإدارة، ازدواجية منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة، في حين تم قياس المتغير التابع والمتمثل في إدارة الأرباح من خلال حساب المستحقات الاختيارية باستخدام نموذج Jones المعدل (1995)، كما استخدمت الدراسة نموذج الانحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين حجم مجلس الإدارة وإدارة الأرباح، وعلاقة طردية بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة وإدارة الأرباح للمؤسسات النيجيرية، في لم يكن للمتغيرين وجود لجنة المكافآت، وازدواجية منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة أي تأثير على متغير إدارة الأرباح.

6- دراسة Hosam, et al (2019)⁶

تناولت هذه الدراسة تأثير خصائص مجلس الإدارة على إدارة الأرباح في المؤسسات الدولية للنفط والغاز في العالم، وتمثلت خصائص مجلس الإدارة التي تمت دراستها فيما يلي: استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، حجم مجلس الإدارة، تنوع مجلس الإدارة، وازدواجية دور المدير التنفيذي، وقد تمت الدراسة على عينة مكونة من 71 مؤسسة نشط في قطاع النفط والغاز في العالم خلال سنة 2016، كما تم قياس متغير إدارة الأرباح باستخدام المستحقات الاختيارية والتي تم تقديرها باستخدام نموذج Jones المعدل (1995)، كما استخدمت الدراسة كأسلوب

إحصائي لتقدير نموذج الدراسة طريقة المربعات الصغرى الجزئية (PLS)، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن استقلالية مجلس الإدارة لها تأثير كبير في الحد من إدارة الأرباح في المؤسسة، وذلك بهدف حماية مصلحة المساهمين وضمان شفافية التقارير المالية، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين حجم مجلس الإدارة وإدارة الأرباح، ويعود السبب في ذلك إلى أنه كلما كبر حجم مجلس الإدارة كلما أدى ذلك إلى صعوبة عملية رقابة أعضاء مجلس الإدارة على سلوك المديرين في إدارة الأرباح، كما أشارت الدراسة إلى أن تنوع أعضاء مجلس الإدارة بين الجنسين يساعد على التقليل من إدارة الأرباح، وذلك لأن التنوع بين الجنسين يزيد من الإبداع والابتكار لدى أعضاء مجلس الإدارة، كما خلصت الدراسة إلى أن الفصل بين مناصبي المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة يساعد بشكل كبير في التقليل من إدارة الأرباح في المؤسسة.

I. 2- الإطار النظري

أولاً: إدارة الأرباح

1. مفهوم إدارة الأرباح

لقد تعددت التعريفات التي تناولت مصطلح إدارة الأرباح غير أن معظم تلك التعريفات تتفق على أن إدارة الأرباح هي تغيير لأرقام مخرجات المحاسبة في المؤسسة.

ولقد عرف Schipper (1989) إدارة الأرباح على أنها "تدخل هادف في عملية إعداد التقارير المالية قصد الحصول على مكاسب خاصة"⁷

أما Dechow et al (1995) فقد عرفها على أنها "عملية اتخاذ خطوات مدروسة ضمن قيود مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً لتحقيق المستوى المرغوب من الأرباح الموضح عنها"⁸.

أما حسب Healy et Wahlen (1999) فإن إدارة الأرباح "هي استخدام المديرين للإحتجاج في إعداد التقارير المالية، وفي هيكلة المعاملات لتغيير التقارير المالية، إما لتضليل بعض أصحاب المصلحة بشأن الأداء الاقتصادي الأساسي للمؤسسة، أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على أرقام المحاسبة المعلن عنها"⁹.

كما عرف Mrchael et. Al (2007) إدارة الأرباح على أنها "محاولة من الإدارة للتأثير على الأرباح الموضح عنها، أو التلاعب بها باستخدام أساليب محاسبية معينة، مثل الاعتراف بنود غير متكررة على أنها متكررة، وتأجيل أو تعجيل الاعتراف ببعض المصروفات أو الإيرادات، أو استخدام أساليب أخرى مصممة للتأثير في أرباح المدى القصير"¹⁰.

بناء على ما سبق فإنه يمكننا القول بأن ظاهرة إدارة الأرباح تعني إحداث تحريفات متعمدة في قيم الأرباح بهدف إظهار حقيقة مغايرة لما هو عليه الواقع، أو لتغيير مدلولات القوائم المالية، أو لتوجيه متخذ القرار لاتخاذ قرارات محسوبة بشكل مسبق.

2. دوافع إدارة الأرباح

تواجه الإدارة عدداً من الدوافع المتعارضة التي تؤدي بها إلى ممارسة إدارة الأرباح بعضها يأخذ الطابع الانتهازي الذي يهدف لتحقيق منافع خاصة للإدارة سواء في الحاضر أو في المستقبل، وبعضها يأخذ طابع تحقيق كفاءة المؤسسة ويهدف للمحافظة على بقاء الوحدة الاقتصادية واستمرارها في سوق المنافسة، ويمكن تقسيم هذه الدوافع إلى ثلاث مجموعات قد ينطوي كل منها على الدافع الانتهازي أو الدافع المعلوماتي أو كلاهما، وهاته المجموعات هي:¹¹

- **الدوافع التعاقدية:** وذلك عندما تكون التعاقدات بين المؤسسة ومختلف الأطراف ذات المصلحة مبنية على النتائج المحاسبية، لذا يعمل المديرين على عرض نتائج تتفق مع البنود التعاقدية، من أجل زيادة حوافز الإدارة وتحسين سمعتها، التوافق مع شروط الإقراض، تحقيق مزايا عند التفاوض مع العمال وتحقيق الاستقرار الوظيفي، وتتفق هذه الدوافع مع النظرية الإيجابية للمحاسبة.
- **دوافع سوق رأس المال:** والتي تتجه نحو التأثير في أسعار الأسهم، خصوصاً في الفترات التي تسبق طرح العروض العامة الأولية، وعروض الأسهم بغرض زيادة رأس المال، كما ترتبط بنشر مستوى من الأرباح يتفق وتنبؤات المحللين أو تقديرات الإدارة لمنع حدوث أي تقلبات معتبرة في أسعار الأسهم في المدى القصير.
- **الدوافع التنظيمية:** وتظهر نتيجة اعتقاد المديرين أن مستوى الأرباح يؤثر في القرارات الحكومية، مما يدفعهم لإدارة الأرباح بغرض تخفيض قيمة المدفوعات الضريبية التي تفرض على الأرباح، وجعل المؤسسة أقل استهدافاً من أي تشريعات محتملة (الاحتكار، حماية البيئة) وبالتالي خفض التكاليف السياسية.

3. استراتيجيات إدارة الأرباح:

هناك ثلاث استراتيجيات تلجأ إليها إدارة المؤسسة عند ممارستها إدارة الأرباح، ويستخدم المديرين أساليب إدارة الأرباح من أجل تحقيق الدوافع السابقة الذكر من تحقيق استراتيجياتها، وهذه الاستراتيجيات هي:¹²

- **استراتيجية زيادة الربح** : تلجأ إدارة المؤسسات إلى استراتيجية زيادة الربح لكي تصل إلى المستوى المستهدف منه، كما تلجأ إلى هذه الاستراتيجية لتجنب ظهور الخسائر في كشوفاتها المالية، فهي تطمح من خلال ذلك إلى مقابلة توقعات وتنبؤات المحللين الماليين والحصول على زيادة قيمة أسهمها في الأسواق المالية، أو تحقيق منافع خاصة بها.
- **استراتيجية تخفيض الربح** : تقوم إدارة المؤسسات باتباع إستراتيجية تخفيض الربح لأسباب عدة منها تحقيق مكاسب ضريبية، أو تجنب التكاليف السياسية التي تفرضها عليها الحكومات، ومطالب نقابات العمال بزيادة أجور العمال، وتلجأ المؤسسات إلى سياسات معينة لتخفيض الأرباح والاحتفاظ بجزء من الأرباح الحالية من أجل تحسين مستوى الأرباح المستقبلية.
- **استراتيجية تخفيف التقلبات (تمهيد الدخل)** : تمهيد الدخل يمثل الوسائل التي تستخدمها الإدارة لتقليل التقلبات غير الطبيعية في الدخل، وتلجأ إدارة المؤسسة إلى أساليب تمهيد الأرباح المختلفة كبدء تحقيق الإيرادات والمصروفات، إدارة الاحتياطات، طرق تبويب البنود العادية وغير العادية في قائمة الدخل، لتحقيق أهدافا مختلفة منها ما يتعلق بالأرباح الخاضعة للضريبة، أو ارسال إشارات إلى المستثمرين بأن أرباح المؤسسة في حالة مستقرة، وبالشكل الذي يؤثر على توقعاتهم بخصوص الأرباح المستقبلية للمؤسسة وبالتالي التأثير على قيمة المؤسسة في الأسواق المالية.

4. أساليب إدارة الأرباح :

- هناك اجماع لدى الباحثين على تقسيم أساليب إدارة الأرباح إلى نوعين هما أساليب حقيقية وأساليب محاسبية لإدارة الأرباح¹³ :
- **الأساليب الحقيقية لإدارة الأرباح** : تقوم على استخدام قرارات إدارية تتعلق بأنشطة الإنتاج والاستثمار والمبيعات وذلك لتعديل الإيرادات والمصروفات المتوقعة، وأن هذا النوع من الإجراءات والقرارات يهدف بشكل أساسي للتأثير على صافي التدفقات النقدية من الأنشطة المختلفة، وبالتالي التأثير على رقم الربح.
 - **الأساليب المحاسبية لإدارة الأرباح** : تعتمد على قرارات محاسبية تتعلق بالتقدير والقياس والتبويب، حيث تتاح لإدارة المؤسسة مرونة نسبية في الاختيار بين البدائل المحاسبية ونوع من التقدير الشخصي في بعض الحالات.

ثانيا : خصائص مجلس الإدارة وإدارة الأرباح

يتمثل مجلس الإدارة في مجموعة من الأفراد المنتخبين الذين تكون مسؤوليتهم الرئيسية هي العمل وفق مصالح المالكين من خلال الرقابة والسيطرة على المسيرين في المستوى التنفيذي الأعلى.

مجلس الإدارة هو مجموعة من الأعضاء يفوضهم المساهمون عن طريق الجمعية العامة للمساهمين من أجل إدارة المؤسسة وهم يدينون بإخلاصهم وولائهم للمؤسسة ويخضعون للمساءلة من جانب المساهمين.¹⁴

يعد مجلس الإدارة بمثابة الدعامة الرئيسية للرقابة والذي من خلاله يضمن المساهمون التسيير الجيد والفعال للمؤسسة، ولقد أشارت العديد من الأدبيات النظرية والميدانية أن فعالية الدور الرقابي لأعضاء مجلس الإدارة في الحد من السلوكيات الانتهازية للمديرين في إدارة الأرباح للحصول على مكاسب خاصة يعتمد على ضرورة توافر بعض الخصائص فيه.

لذلك سوف نقوم فيما يلي بمراجعة الأدبيات النظرية والميدانية التي تناولت العلاقة بين بعض خصائص مجلس الإدارة وإدارة الأرباح في المؤسسة.

1. الملكية الإدارية وإدارة الأرباح

أكد Jensen et Meckling (1976) على أنه كلما ارتفعت نسبة رأس المال المملوك بواسطة المسيرين كلما أدى ذلك إلى تقليل تضارب المصالح بين المسيرين والمساهمين (الملاك)، كما لاحظ الباحثان أن الملكية الادارية تؤدي إلى تقليل اتجاه المسيرين لاستغلال مناصبهم لإشباع رغباتهم الشخصية واستنزاف ثروة المساهمين، إضافة لذلك فإن ملكيتهم لجزء من رأس المال يشجعهم على اتخاذ قرارات تؤدي إلى تعظيم قيمة المؤسسة.¹⁵

كما أشارت دراسة (1977) Leland et Pyle و (2006) Gadhoum et al إلى أنه عند امتلاك المسيرين لنسبة كبيرة من أسهم رأس مال المؤسسة فإن ذلك سوف يؤدي بالمسيرين للعمل وفق مصلحة المساهمين واستغلال أفضل لموارد المؤسسة.¹⁶

بناء على الحجج النظرية السابقة يفترض أن يؤدي امتلاك أعضاء مجلس الإدارة لجزء من رأس مال المؤسسة إلى تقليل من السلوكيات الانتهازية للمديرين (أعضاء مجلس الإدارة) لتعظيم مصلحتهم الشخصية من خلال سياسة إدارة الأرباح وتقديم تقارير مالية احتيالية للمساهمين (سوء السلوك المحاسبي والتلاعب بالأرباح).

وقد أشارت كل من الدراسات الميدانية التالية : Ebrahim (2007)، Ali, Salleh et Hassan (2008)، Banderlipe (2009)، Alves (2012)، Alzoubi (2016) لوجود علاقة عكسية من نسبة الملكية الإدارية وإدارة الأرباح في المؤسسة.¹⁷

على العكس من ذلك أشار Stulz (1988) إلى أن الملكية الإدارية لأسهم المؤسسة بإمكانها أن تؤدي بالمديرين لانتهاجهم سلوكا تجذريا L'enracinement لتعزيز بقائهم في المؤسسة وخدمة مصالحهم الشخصية، وبالتالي في ظل فرضية تجذّر المديرين يفترض أن تؤدي زيادة نسبة الملكية الإدارية إلى زيادة إدارة الأرباح بواسطة المديرين (أعضاء مجلس الإدارة) في المؤسسة.¹⁸

ومن الدراسات الميدانية التي أشارت إلى وجود علاقة طردية بين الملكية الإدارية وإدارة الأرباح بسبب الفرضية التجذرية للمديرين نجد الدراسات التالية¹⁹ : Jung et Kwon (2002)، Cheng et Warfield (2005)، Yang et al (2008)، Al-Fayoumi et al (2010).

2. حجم مجلس الإدارة وإدارة الأرباح

يعتبر حجم مجلس الإدارة عاملا مهما في فعالية مجلس الإدارة وعلى قدرته الرقابية، وهو ما يؤثر على مستوى المديرين لإدارة الأرباح داخل المؤسسة، فهناك بعض الأدبيات النظرية أكدت على فعالية مجالس الإدارة صغيرة الحجم، التي تسمح برقابة فعالة على المسيرين وسهولة اتخاذ القرارات، على عكس مجالس الإدارة كبيرة الحجم التي تتصف بصعوبة الاتصال وتدي سرعة انجاز المهام وانخفاض فعالية القرارات المتخذة من طرفه، فكثر عدد الأعضاء تقلل من مشاركة مجلس الإدارة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية.²⁰

كما أشار Jensen (1993) لكي يكون مجلس الإدارة أكثر فعالية لا بد أن يكون عدد أعضائه ما بين سبعة إلى ثمانية أعضاء، وإذا ما تم تجاوز ذلك العدد لأعضاء مجلس الإدارة فإن احتمالية عمله بكفاءة وفعالية سوف يكون أقل.²¹

كما أشار Vafeas (2000) إلى أن مجالس الإدارة صغيرة الحجم تعزز جودة التقارير المالية من خلال التقليل من إدارة الأرباح، كما أكدت على ذات النتيجة دراسة Ahmed et al (2006) والتي خلصت إلى أن مجالس الإدارة صغيرة الحجم تكون أكثر فعالية في مراقبة جودة الأرباح، كما توصلت دراسة Rahman et Ali (2006) والتي تمت على عينة من المؤسسات الماليزية أن مجالس الإدارة صغيرة الحجم لها قدرة أكبر على الحد من إدارة الأرباح.²²

في حين أشار Yu (2008) إلى أن مجالس الإدارة صغيرة الحجم تتميز بقلة عدد الأعضاء المستقلين فيها مما يسهل عملية السيطرة عليها من طرف المديرين التنفيذيين وهو ما يصعب من عملية اكتشاف إدارة الأرباح.²³

على العكس من ذلك أشارت دراسة Klein (2002) إلى أن مجالس الإدارة كبيرة الحجم تتميز بقدرة أكبر على الرقابة من خلال توزيع عبء الرقابة على أكبر عدد من المراقبين (أعضاء مجلس الإدارة)،²⁴ ولقد أكدت على هذه النتيجة دراسة كل من Soliman et Ragab (2013)، Siam et al (2014)، Aygun et al (2014)، Iraya et al (2015)، حيث خلصت جميع تلك الدراسات إلى أن المؤسسات ذات مجالس إدارة كبيرة تتميز بانخفاض مستويات إدارة الأرباح (علاقة عكسية).²⁵

كما وجدت دراسة Pierce et Zahra (1992) أن مجلس الإدارة الذي يحتوي على أعضاء أكثر يقدم منفعة أكثر من خلال تنوع خبرات أعضائه وقدرتهم على التعامل مع البيئة بشكل أفضل.²⁶

في حين أكدت العديد من الدراسات على أن مجالس الإدارة كبيرة الحجم تتميز بارتفاع درجة الصراعات بين أعضائها، وهو ما يؤثر على سلطة اتخاذ القرارات داخل المؤسسة وعلى عملية تبادل المعلومات، وبالتالي فمجالس الإدارة كبيرة الحجم تتميز بصعوبة عملية الرقابة، وهو ما يؤدي إلى زيادة إدارة الأرباح داخل المؤسسة.

حيث أشارت دراسة Beasley (1996) إلى أن خطر التلاعب والتزوير في القوائم المالية يرتفع بارتفاع حجم مجلس الإدارة.²⁷

كما أشارت دراسة Alonso et al (2000) إلى أنه كلما كان حجم مجلس الإدارة أكبر كلما كان أقل كفاءة في إدارة المؤسسة والرقابة على أنشطتها بسبب صعوبة الاتصال بين الأعضاء وصعوبة التنسيق فيما بينهم بالإضافة إلى الاختلاف في وجهات النظر، وعليه خلصت الدراسة إلى أن المؤسسات ذات حجم مجالس إدارة أكبر تتميز بأكبر إدارة الأرباح، وقد أكدت على ذات النتيجة دراسة كل من Kao et Chen (2004) و Rahman and Ali (2006).²⁸

3. استقلالية مجلس الإدارة وإدارة الأرباح

تعد استقلالية مجلس الإدارة أبرز محددات الخصائص النوعية له، ويقصد بذلك استقلالية مجلس الإدارة عن الإدارة التنفيذية للمؤسسة، أي ضرورة أن يكون الجزء الأكبر من أعضاء مجلس الإدارة ليسوا من ضمن المديرين التنفيذيين، بحيث يحدد ذلك قدرة المجلس الإشرافية ودور أعضائه المستقلين في ضبط أداء الإدارة للعمل في إطار مصلحة حملة الأسهم وتعظيم قيمة المؤسسة، من خلال تقييد السلوك النفعي الخاص للإدارة، ومن ثم دعم جودة المعلومات المحاسبية وملاءمتها.

لقد عرف Tirole (2006) عضو مجلس الإدارة المستقل (الخارجي) هو العضو الذي لا يشغل منصبا (ليس موظف) داخل المؤسسة، لا يقدم لها أية خدمة وبصفة عامة لا يوجد هناك تضارب للمصالح عند أداء مهامه (الرقابة).²⁹

لذلك تعتبر استقلالية أعضاء مجلس الإدارة من المزايا التي تفضلهم على الأعضاء الآخرين، حيث إن أعضاء مجلس الإدارة غير المستقلين (المديرين التنفيذيين) تتوفر لديهم القدرة على التصرف وفق مصالحهم الشخصية على حساب مصلحة المساهمين، كما أن أعضاء مجلس الإدارة الذين لا يشغلون وظائف تنفيذية يسعون إلى تحسين سمعتهم فيما يتعلق بقدرتهم وخبرتهم في الرقابة على القرارات الإدارية والرقابة بشكل عام. تشير إلى أن استقلالية مجلس الإدارة يعد أكثر أهمية من حجم مجلس الإدارة في مجال التأثير على فاعلية مجلس الإدارة الإشرافية والرقابية للحد من قدرة المديرين على التصرف بما يخدم مصالحهم الذاتية، والذي يرتبط بدوره بمستوى إدارة الأرباح داخل المؤسسة. لقد أكدت العديد من الدراسات السابقة على التأثير الإيجابي لوجود أعضاء مستقلين داخل مجلس الإدارة على رقابة المديرين التنفيذيين وأداء المؤسسة، وبالتالي التقليل من إدارة الأرباح داخل المؤسسة.

حيث أشار Mohd et al (2005) إلى أنه كلما ارتفع عدد الأعضاء المستقلين داخل مجلس الإدارة كلما أدى ذلك إلى انخفاض المستحقات الاختيارية (علاقة عكسية)، وبالتالي فإن استقلالية مجلس الإدارة تساهم في التقليل من إدارة الأرباح داخل المؤسسة.³⁰

كما توصلت دراسة Anglin et al (2005) إلى أن مجلس الإدارة المستقل أدى إلى مستوى محدود من إدارة الأرباح. ولقد أكدت على تلك العلاقة العكسية بين عدد الأعضاء المستقلين لمجلس الإدارة والمستحقات الاختيارية (إدارة الأرباح) كل من الدراسات الميدانية التالية³¹: Chang et Sun (2009)، Roodposhti et Chashmi (2010)، Chekili (2012)، Siam et al (2014)، Iraya et al (2015).

على العكس من ذلك خلصت دراسة Sukeecheep et al (2013) إلى وجود علاقة طردية بين استقلالية مجلس الإدارة وإدارة الأرباح في المؤسسات التايوانية، وقد برر الباحثون ذلك أن المديرين المستقلين (الخارجين) في تايواند يفتقرون إلى الاستقلال الحقيقي والسلطة للتأثير على المديرين التنفيذيين للحد من إدارة الأرباح.³²

في حين أشارت دراسة Siregar et Utama (2008) إلى عدم وجود علاقة بين استقلالية مجلس الإدارة وإدارة الأرباح،³³ وقد توصلت إلى ذات النتيجة دراسة Gulzar and Wang (2011).³⁴

4. ازدواجية بين منصب رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي وإدارة الأرباح

تحدث الإزدواجية عندما يشغل نفس الشخص منصب المدير التنفيذي ومنصب رئيس مجلس الإدارة في المؤسسة، حيث ينظر في الأدبيات النظرية لحكومة المؤسسات إلى الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي للمؤسسة على أنه أحد مؤشرات الحوكمة القوية للمؤسسة، والذي يؤدي إلى تحسين كفاءة مجلس الإدارة في الرقابة الإدارية وبالتالي تخفيض تكاليف الوكالة، وذلك لخضوع أداء المديرين لرقابة رئيس مجلس الإدارة وأعضائه، مما يدفع بالمديرين إلى تحسين أدائهم والارتقاء به إلى أهداف حملة الأسهم وذلك لضمان بقائهم واستمرارهم في الوظيفة والحصول على المكافآت المتفق عليها.

وقد أشار Jensen (1993) إلى أن الفصل بين دور رئيس مجلس الإدارة ودور المدير العام سيقوي رقابة مجلس الإدارة على سلوك المديرين التنفيذيين ويحل مشاكل الوكالة، وأن دمج الدورين في دور واحد سيضعف من قوة مجلس الإدارة في رقابة الإدارة ويعزز من فرضية تقوية المديرين التنفيذيين.³⁵

كما أن الجمع بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي سيجعل المؤسسة تحت إدارة شخص واحد ويوسع من صلاحيات وسلطة المدير التنفيذي للمؤسسة ويضعف من الدور الرقابي لمجلس الإدارة، وسيسمح هذا الوضع لذلك الشخص بالسيطرة على المعلومات المتاحة عن أنشطة المؤسسة ويقدمها إلى أعضاء مجلس الإدارة بالطريقة التي يراها مناسبة ومتفقة مع أهدافه، مما يضعف دور مجلس الإدارة وفاعليته في الرقابة على المديرين ويزيد من حالة عدم تماثل المعلومات.

وقد أكد Bowen et al (2002) على ضرورة الفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي لمنع إدارة الأرباح في المؤسسة،³⁶ حيث توصلت دراسة كل من: Yugroho et Eko (2011)، Abdul Rauf et al (2012)، Mohammad et al (2014)، Siam et al (2015)، Latif & Abdullah (2015) إلى أن إزدواجية منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة تؤدي إلى زيادة إدارة الأرباح في المؤسسة.³⁷

في حين أشارت دراسة كل من: Peasnell et al (2000)، Xie et al (2003)، Bedard et al (2004)، Chang et Sun (2009) إلى عدم وجود علاقة بين إزدواجية منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة وإدارة الأرباح في المؤسسة.³⁸

هذه الخصائص بمجملها والخاصة بمجلس الإدارة تلعب دورا مهما في التأثير على إدارة الأرباح في المؤسسات، لذلك سيتم دراسة مدى تأثير كل من حجم مجلس الإدارة والملكية الإدارية على إدارة الأرباح في المؤسسات العائلية بالجزائر، وقد تم استثناء خاصية استقلالية أعضاء مجلس الإدارة لعدم وجود استقلالية حقيقية لأعضاء مجلس الإدارة في المؤسسات العائلية، كما تم استثناء خاصية إزدواجية منصب المدير

التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة وذلك لعدم وجود فصل بين المنصبين حسب القانون التجاري الجزائري والذي يشترط أن يتولى رئيس مجلس الإدارة في شركات المساهمة منصب المدير التنفيذي، غير أنه سوف يتم تعويض هذه الخاصية بنسبة ملكية المدير التنفيذي (رئيس مجلس الإدارة) لأسهم المؤسسة.

II - الطريقة والأدوات :

II - 1 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع شركات المساهمة العائلية الناشطة في الجزائر إلى غاية سنة 2016 وهو نهاية الأفق الزمني لهذه الدراسة، حيث تم اختيار كعينة للدراسة 42 شركة مساهمة عائلية تنشط في قطاعات مختلفة وموزعة على عدد من ولايات الجزائر، وقد تم تجميع بيانات الدراسة فيما يتعلق بتغيير إدارة الأرباح من خلال القوائم المالية لشركات المساهمة عينة الدراسة للفترة الزمنية 2010-2016 والتي تم الحصول عليها من المديرية العامة للسجل التجاري بالجزائر العاصمة (مديرية الاشهار القانوني)، أما فيما يخص البيانات المتعلقة بخصائص مجلس الإدارة لشركات المساهمة العائلية عينة الدراسة فقد تم الحصول عليها من خلال نموذج استمارة تم ملؤها من خلال الاطلاع على القانون الأساسي والعقود التعديلية لشركات المساهمة العائلية عينة الدراسة بالمديرية العامة للسجل التجاري بالجزائر العاصمة (مديرية السجل التجاري) وذلك خلال الفترة الزمنية 2010-2016.

II - 2 متغيرات الدراسة وكيفية قياسها

1. المتغير التابع :

تعد إدارة الأرباح المتغير التابع للدراسة الحالية، والذي سوف يتم قياسه من خلال المستحقات الاختيارية والتي سوف يتم احتسابها من خلال نموذج (Jones) المعدل من طرف (Dechow et al , 1995) ويتم حسابها وفقا للخطوات التالية:³⁹

أ- حساب المستحقات الكلية

$$TA = [\Delta \text{Actif } C - \Delta \text{Trésorerie}] - [\Delta \text{Passif } C - \Delta \text{Portion CTdette LT}] - \text{Charges d'amortissement}$$

حيث :

TA : المستحقات الكلية.

$\Delta \text{Actif } C$: يمثل التغير في الأصول المتداولة بين فترة t وفترة t-1 الخاصة بالمؤسسة i.

$\Delta \text{Trésorerie}$: يمثل التغير في المتاحات بين فترة t وفترة t-1 الخاصة بالمؤسسة i.

$\Delta \text{Passif } C$: يمثل التغير في الخصوم المتداولة بين فترة t وفترة t-1 الخاصة بالمؤسسة i.

$\Delta \text{Portion CTdette LT}$: يمثل التغير في جزء الديون القصيرة الأجل ضمن الخصوم المتداولة بين فترة t وفترة t-1 الخاصة

بالمؤسسة i.

ب- تقدير معالم النموذج

المستحقات الاختيارية هي الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية، لذلك من أجل حساب المستحقات الاختيارية

لا بد أولاً حساب المستحقات غير الاختيارية من خلال تقدير معالم النموذج التالي:

$$\frac{TA_{it}}{A_{i,t-1}} = a_t \left(\frac{1}{A_{i,t-1}} \right) + a_{1i} \left(\frac{\Delta CA_{it} - \Delta CC_{it}}{A_{i,t-1}} \right) + a_{2i} \left(\frac{\Delta IMMO_{it}}{A_{i,t-1}} \right) + e_{it}$$

حيث أن:

➤ TA_{it} : المستحقات الكلية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t).

➤ $A_{i,t-1}$: إجمالي أصول المؤسسة (i) خلال الفترة (t-1).

➤ ΔCA_{it} : التغير في رقم الاعمال للمؤسسة (i) بين الفترة (t) و(t-1).

➤ ΔCC_{it} : التغير في رصيد العملاء للمؤسسة (i) بين الفترة (t) و(t-1).

➤ $Immo_{it}$: إجمالي العقارات والممتلكات والآلات للمؤسسة (i) خلال الفترة (t).

➤ e_{it} : الخطأ العشوائي، يعبر عن قيمة المستحقات الاختيارية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t).

➤ a_t, a_{1i}, a_{2i} : معالم نموذج خاصة بالمؤسسة (i).

ج- حساب المستحقات غير الاختيارية

في هذه المرحلة يتم تقدير قيمة المستحقات غير الاختيارية لكل مؤسسة من مؤسسات العينة خلال فترة الدراسة، وذلك باستخدام معالم النموذج السنوية المقدرة في المرحلة السابقة من خلال المعادلة التالية:

$$NDA_{it} = \hat{a}_t \left(\frac{1}{A_{i,t-1}} \right) + \hat{a}_{1i} \left(\frac{\Delta CA_{it} - \Delta CC_{it}}{A_{i,t-1}} \right) + \hat{a}_{2i} \left(\frac{IMMO_{it}}{A_{i,t-1}} \right)$$

حيث أن:

NDA_{it} : المستحقات غير الاختيارية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t).

د- حساب المستحقات الاختيارية

تشتمل المستحقات الكلية على المستحقات غير الاختيارية ومستحقات الاختيارية، وبالتالي فإن المستحقات الاختيارية تمثل الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية للمؤسسة خلال الفترة معينة كما يلي:

$$DA_{it} = \frac{TA_{it}}{A_{i,t-1}} - NDA_{it}$$

حيث:

DA_{it} : المستحقات الاختيارية للمؤسسة (i) خلال الفترة (t).

2. المتغيرات المستقلة

تعد خصائص مجلس الإدارة التالية: حجم مجلس الإدارة، الملكية الإدارية، ملكية المدير التنفيذي (رئيس مجلس الإدارة) المتغيرات المستقلة للدراسة الحالية إضافة إلى متغيرات أخرى رقابية (ضابطة) يفترض أنها تؤثر هي كذلك على إدارة الأرباح في شركات المساهمة عينة الدراسة.

- **حجم مجلس الإدارة (BSIZE):** يعتبر عدد أعضاء مجلس الإدارة عاملا هاما في فعالية مجلس الإدارة، ولكن الدراسات التي تناولت حجم مجلس الإدارة لم تقدم دليلا واضحا حول العلاقة بين حجم مجلس الإدارة وبين فعاليته في الرقابة، سوف يتم قياس هذا المتغير من خلال عدد أعضاء مجلس الإدارة المصرح بهم في التقرير السنوي في نهاية كل سنة لشركات المساهمة العائلية عينة الدراسة.
- **الملكية الإدارية (MANA_OWNE):** تساعد ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم المؤسسة في تخفيض تضارب المصالح بين الملاك وبين المديرين، وكلما زادت ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم المؤسسة أدى ذلك إلى تحسن في إدارة المؤسسة من خلال تخفيض تكلفة الوكالة، وستقاس الملكية الإدارية من خلال نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم شركات المساهمة العائلية عينة الدراسة، وذلك بقسمة عدد الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة على المجموع الكلي للأسهم.
- **ملكية المدير التنفيذي (رئيس مجلس الإدارة) (CEO_OWNE):** سوف تقاس ملكية المدير التنفيذي من خلال نسبة الأسهم التي يمتلكها رئيس مجلس الإدارة في شركات المساهمة العائلية عينة الدراسة، وذلك بقسمة عدد الأسهم المملوكة من قبل رئيس مجلس الإدارة على المجموع الكلي للأسهم.
- **الحجم (SIZE):** فسوف نعتمد على اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول كقياس لحجم المؤسسة.
- **معدل النمو (GROW):** سوف يتم قياسه من خلال نسبة التغير في رقم الأعمال.

II - 3 الأسلوب والأدوات الإحصائية المستخدمة

يتمثل الأسلوب الإحصائي المستخدم في الدراسة الحالية لقياس تأثير خصائص مجلس الإدارة (المتغيرات المستقلة) على إدارة الأرباح (المتغير التابع) في تطبيق نموذج بيانات بانل الديناميكي Dynamic Panel Data Model خلال الفترة الزمنية 2010-2016 وباستعانة ببرنامج EViews.10.

وحتى يتم الحصول على قيم مقدرة متسقة وكفئة لمعاملات انحدار نموذج بانل الديناميكي سوف يتم استخدام طريقة العزوم المعممة (GMM) The Generalized Method of Moments على المتغيرات، ولمعرفة مدى جودة نتائج التقدير سوف يتم استخدام احصائية J-statistic.

وقد تم اختيار GMM لتقدير هذا النموذج وذلك لعدم صلاحية نماذج بيانات بانل الساكن لتقدير نموذج الدراسة من جهة، ولتمتع هذه الطريقة بالعديد من المزايا من جهة أخرى أهمها : معالجة مشاكل التحيز الناتج عن إهمال بعض المتغيرات المستقلة، معالجة مشكلة احتمال أن تكون هذه المتغيرات متغيرات داخلية Endogeneity وتجنب آثار جذر الوحدة في كل من اختيار المتغيرات المساعدة، واستخدام متغيرات تابعة مبطأة.⁴⁰

وعليه فإن النموذج الديناميكي الذي سوف يتم تقديره يأخذ الصيغة التالية :

$$DA_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 DA_{it-1} + \beta_1 BSIZE_{it} + \beta_2 MANA_OWNE_{it} + \beta_3 CEO_OWNE_{it} + \beta_4 SIZE_{it} + \beta_5 GROW_{it} + n_i + \varepsilon_{it}$$

حيث :

- DA_{it} : إدارة الأرباح مقاسة بالمستحقات الاختيارية لشركة المساهمة العائلية (i) خلال الفترة (t).
- $BSize_{it}$: حجم مجلس الإدارة لشركة المساهمة العائلية (i) خلال الفترة (t).
- $MANA_OWNE_{it}$: الملكية الإدارية لشركة المساهمة العائلية (i) خلال الفترة (t).
- $SIZE_{it}$: حجم شركة المساهمة العائلية (i) خلال الفترة (t).
- $GROW_{it}$: معدل النمو لشركة المساهمة العائلية (i) خلال الفترة (t).
- n_i : يمثل الأثر الخاص أو الفردي المتعلق بعدم تجانس العينة (l'hétérogénéité individuelle) والذي يتبع التوزيع $[n_i \sim i.i.d(0, \sigma_n^2)]$.
- $\varepsilon_{i,t}$: حد الخطأ العشوائي (Error term or Spécification error) والذي يفترض عدم ارتباط قيمته وهو يتبع التوزيع $[\varepsilon_{i,t} \sim i.i.d(0, \sigma_\varepsilon^2)]$.

II - 4 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

يعرض الجدول (1) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة والتي تخص جميع شركات المساهمة العائلية لعينة الدراسة :

وبالاعتماد على الإحصاءات الواردة في الجدول (1) يمكن ملاحظة ما يلي :

- بلغ متوسط إدارة الأرباح مقاسة بالمستحقات الاختيارية DA لشركات المساهمة العائلية عينة الدراسة 0.102942 وبانحراف معياري بلغ 0.107967، وقد بلغت أكبر قيمة 0.597781، في حين بلغت أصغر قيمة 0.001139، وهو ما يدل على وجود ظاهرة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العائلية عينة الدراسة.
- بلغ متوسط حجم مجلس الإدارة BSIZE لشركات المساهمة العائلية عينة الدراسة 3.93 عضواً، وبانحراف معياري بلغ 1.18 عضواً، وقد بلغ أكبر عدد لمجلس الإدارة 7 أعضاء، في حين بلغ أصغر عدد لمجلس الإدارة 3 أعضاء.
- بلغ متوسط نسبة الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة (الملكية الإدارية) MANA_OWNE لشركات المساهمة العائلية عينة الدراسة 51.32%، وبانحراف معياري بلغ 39.84%، وهو ما يدل على ارتفاع نسبة الملكية الإدارية في شركات المساهمة العائلية مما يؤكد على رغبة أفراد العائلة في إدارة الشركات التي يملكونها، في حين يدل الانحراف المعياري على وجود فروق كبيرة بين شركات المساهمة العائلية بالجزائر.
- بلغ متوسط نسبة الأسهم المملوكة من قبل المدير التنفيذي (رئيس مجلس الإدارة) CEO_OWNE لشركات المساهمة العائلية عينة الدراسة 26.09% وبانحراف معياري بلغ 29.70%، وهو ما يعبر عن ارتفاع نسبة ملكية المدير التنفيذي (رئيس مجلس الإدارة) في الشركات المساهمة العائلية عينة الدراسة.

II - 5 اختبار جودة النموذج

يوضح الجدول رقم (2) مملحق الدراسة نتائج تقدير النموذج الديناميكي لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية المستخدمة، ويتضح من

هذا الجدول ما يلي:

- تشير قيمة إحصائية اختبار J-statistic إلى عدم رفض فرضية العدم H_0 لهذا الاختبار والتي تتمثل في صلاحية المتغيرات المساعدة عند مستوى معنوية 5%، وهذا ما يؤكد صلاحية شروط العزوم المستخدمة في التقدير، واتساق القيم المقدرة لمعاملات انحدار النموذج.

- معنوية معامل انحدار إدارة الأرباح في العام السابق كمتغير مستقل في النموذج الديناميكي المستخدم ويعكس هذا ملائمة هذا النموذج للبيانات المستخدمة.

III- النتائج ومناقشتها :

- يظهر من خلال الجدول رقم (2) والذي يعرض نتائج تقدير النموذج الديناميكي للدراسة الحالية مايلي:
 - وجود أثر موجب ومعنوي لحجم مجلس الإدارة على إدارة الأرباح في شركات المساهمة العائلية عينة الدراسة، متضمناً أن الزيادة في عدد أعضاء مجلس إدارة شركات المساهمة العائلية سوف يصاحبه الارتفاع في إدارة الأرباح فيها، حيث كانت قيمة Coefficient عنده هي (0.005653) وبمستوى دلالة (sig=0.0000)، ويمكن تفسير ذلك أن زيادة حجم مجلس الإدارة في شركات المساهمة العائلية قد تؤدي إلى صعوبة الاتصال بين أعضاء مجلس الإدارة وصعوبة التنسيق فيما بينهم بالإضافة إلى الاختلاف في وجهات النظر، وهذا بدوره يقلل من قدرة مجلس الإدارة على القيام بدوره الإشرافي والرقابي على الإدارة العليا، وبالتالي زيادة خطر التلاعب والتزوير في القوائم المالية من خلال زيادة إدارة الأرباح بهدف تحقيق مصالح شخصية لأفراد العائلة، وبناءً على ذلك نقبل الفرضية الأولى والتي تنص على أنه يوجد أثر موجب لحجم مجلس الإدارة على إدارة الأرباح في شركات المساهمة العائلية، وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع دراسة كل من (Rahman and Lanfeng et Anlin، (2004)، (Kao et Chen، (2004)، (Ali، (2006).
 - وجود أثر موجب ومعنوي للملكية الإدارية (ملكية أعضاء مجلس الإدارة) على إدارة الأرباح في شركات المساهمة العائلية عينة الدراسة، متضمناً أن الزيادة في نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم شركات المساهمة العائلية بالجزائر (الملكية الإدارية) سوف يصاحبه الارتفاع في إدارة الأرباح فيها، حيث كانت قيمة Coefficient عنده هي (0.020886) وبمستوى دلالة (sig=0.0000)، ويمكن تفسير ذلك أن زيادة نسبة الملكية الإدارية في شركات المساهمة العائلية تؤدي حسب فرضية تجذّر المديرين إلى زيادة السلوك الانتهازي لأفراد العائلة في مصادرة (تحويل) الثروة المتولدة عن نشاط المؤسسات العائلية، من خلال إدارة الأرباح والتلاعب في صحة المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية، بهدف إخفاء جزء من الأرباح وتحويلها لتحقيق المصلحة الشخصية لأفراد العائلة، وبناءً على ذلك نرفض الفرضية الثانية والتي تنص على أنه يوجد أثر سالب للملكية الإدارية على إدارة الأرباح في شركات المساهمة العائلية، وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع دراسة كل من (Cheng et Jung et Kwon، (2002)، (Warfield، (2005)، (Yang et al، (2008)، (Al-Fayoumi et al، (2010)، (Mehmet et al، (2014).
 - وجود أثر سالب ومعنوي للملكية المدير التنفيذي (رئيس مجلس الإدارة) على إدارة الأرباح في شركات المساهمة العائلية عينة الدراسة، متضمناً أن الزيادة في ملكية المدير التنفيذي (رئيس مجلس الإدارة) لأسهم شركات المساهمة العائلية بالجزائر سوف يصاحبه الانخفاض في إدارة الأرباح فيها، حيث كانت قيمة Coefficient عنده هي (-0.042261) وبمستوى دلالة (sig=0.0000)، ويمكن تفسير ذلك أن زيادة نسبة ملكية المدير التنفيذي (رئيس مجلس الإدارة) لأسهم شركات المساهمة العائلية بالجزائر تؤدي إلى انخفاض عدد أعضاء مجلس الإدارة، وبالتالي انخفاض الملكية الادارية وهو ما يؤدي حسب النتيجة السابقتين إلى انخفاض ادارة الأرباح في شركات المساهمة العائلية، وبناءً على ذلك نرفض الفرضية الثالثة والتي تنص على أنه يوجد أثر موجب للملكية المدير التنفيذي على إدارة الأرباح في شركات المساهمة العائلية.
 - وجود أثر سالب ومعنوي لحجم شركة المساهمة العائلية على إدارة الأرباح فيها، متضمناً أن الزيادة في حجم شركة المساهمة العائلية سوف يصاحبه الانخفاض في إدارة الأرباح فيها، حيث كانت قيمة Coefficient عنده هي (-0.005578) وبمستوى دلالة (sig=0.0000)، ويمكن تفسير ذلك أن شركات المساهمة العائلية الكبيرة الحجم هي أكثر عرضة للرقابة من طرف المساهمين مقارنة بشركات المساهمة العائلية الأقل حجماً.
 - عدم وجود أثر لمعدل نمو رقم الأعمال على إدارة الأرباح في شركات المساهمة العائلية عينة الدراسة، حيث كانت قيمة Coefficient عنده هي (0.000000381) وبمستوى دلالة (sig=0.4729)، ويمكن تفسير ذلك أن ظاهرة ادارة الأرباح لا ترتبط بحجم الحصة السوقية التي تسيطر عليها شركات المساهمة العائلية.

IV - الخلاصة :

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير بعض خصائص مجلس الإدارة والمتمثلة في حجم مجلس الإدارة، الملكية الإدارية، ملكية المدير التنفيذي (رئيس مجلس الإدارة) على إدارة الأرباح لعينة مكونة من 42 شركة مساهمة عائلية بالجزائر خلال الفترة الزمنية 2010-2016، باعتبار أن مجلس الإدارة يعد أحد أهم الآليات الرقابية الداخلية لحكومة الشركات على سلوك المديرين، وذلك من خلال إجراء دراسة قياسية وبناء نموذج الديناميكي لبيانات بانل، وقد استخدمنا لتقديره طريقة العزوم المعممة *The Generalized Method of Moments (GMM)*.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين حجم مجلس الإدارة مقاسا بعدد أعضاء مجلس الإدارة وإدارة الأرباح في شركات المساهمة العائلية بالجزائر مقاسة باستخدام المستحقات الاختيارية المقدرة بنموذج *Jones* المعدل (1995)، ووجود كذلك علاقة طردية بين نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم شركات المساهمة العائلية بالجزائر (الملكية الإدارية) وإدارة الأرباح فيها، كما خلصت الدراسة أيضا إلى وجود علاقة عكسية بين نسبة ملكية المدير التنفيذي لأسهم شركات المساهمة العائلية بالجزائر (الملكية الإدارية) وإدارة الأرباح فيها. بناء على النتائج المتوصل إليها فيما يخص تأثير خصائص مجلس الإدارة على إدارة الأرباح والتي اقتصرنا على بعض الخصائص فقط، كما ركزت الدراسة على شركات المساهمة العائلية فقط، لذلك توصي الدراسة بإجراء دراسات مماثلة تتضمن آليات رقابية أخرى، كتأثير خصائص التدقيق الخارجي على إدارة الأرباح في شركات المساهمة العائلية بالجزائر.

- ملاحق :

الجدول رقم (01) : الإحصاء الوصفي لمغيرات الدراسة

	DA	BSIZE	MANA_OWNE	CEO_OWNE	SIZE	GROW
Mean	0.102942	3.928571	0.513251	0.260902	22.01769	0.024652
Maximum	0.597781	7.000000	1.000000	0.994058	26.60000	0.927209
Minimum	0.001139	3.000000	7.06E-07	3.53E-07	18.70000	-0.999707
Std. Dev.	0.107967	1.185089	0.398378	0.297058	1.552173	0.324894
Observations	294	294	294	294	294	294

المصدر : من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج EViews.10

الجدول رقم (02) : نتائج تقدير النموذج الديناميكي باستخدام (GMM)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BSIZE	0.005653	0.000334	16.90075	0.0000
CEO_OWNE	-0.042261	0.002110	-20.03264	0.0000
GROW	0.000000381	0.000000529	0.719485	0.4729
SIZE	-0.005578	0.000288	-19.35827	0.0000
MANA_OWNE	0.020886	0.002027	10.30203	0.0000
C	0.094424	0.004977	18.97204	0.0000
DA (-1)	1.038087	0.030094	34.49486	0.0000
J-statistic	0.652368			
Prob(J-statistic)	0.419267			

المصدر : من إعداد الباحثة بناء على مخرجات برنامج EViews.10

- ¹ Lanfeng Kao, Anlin Chen, The Effects Of Board Characteristics On Earnings Management, Corporate Ownership & Control / Volume 1, Issue 3, Spring 2004.
- ² Norman Mohd. Saleh, et al, **Earnings Management and Board Characteristics: Evidence from Malaysia**, Jurnal Pengurusan ,24,2005,PP 77-103.
- ³Rahnamay Roodposhti. F, Nabavi Chashmi. S. A, **The Effect of Board Composition and Ownership Concentration on Earnings Management: Evidence from IRAN**, International Journal of Social, Behavioral, Educational, Economic, Business and Industrial Engineering Vol:4, No:6, 2010, PP673-679.
- ⁴Mehmet Aygun, al, **The Effects of Corporate Ownership Structure and Board Size on Earnings Management: Evidence from Turkey**, International Journal of Business and Management; Vol. 9, No. 12; 2014.
- ⁵ Imoleayo F. Obigbemi, et al, **Earnings Management and Board Structure: Evidence From Nigeria**, SAGE Open, 2016, PP 1-15.
- ⁶ Hosam Alden Riyadh Al Azeez, et al , **The Impact Of Board Characteristics On Earnings Management In The International Oil And Gas Corporations**, Academy of Accounting and Financial Studies Journal, Volume 23, Issue 1, 2019.
- ⁷ Shakerin Ismail, el al, **Earnings Management And Corporate Governance In Family Controlled Public Listed Firms In Malaysia**, Academia Journal UiTMT, Volume 4 Issue 1, 2015, P2.
- ⁸ Daghni Olfa, et al, **Earnings Management and Board Characteristics: Evidence from French Listed Firms**, Arabian Journal of Business and Management Review, Volume 6 Issue 5, 2016, P2.
- ⁹ Healy PM, Wahlen JM, **A review of earning manement literature and its implications for standard setting**, Accounting Horizon 13: 365-383, 1999, P6.
- ¹⁰ خالد محمد اللوزي، أثر ممارسة إدارة الأرباح على أسعار الأسهم، دراسة اختبارية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، 2013، ص 10.
- ¹¹ كيموش بلال، دور البدائل المحاسبية المتعلقة بالبنود التشغيلية في إدارة الأرباح، حالة الشركات المدرجة في بورصة الجزائر، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، 2015، ص 127.
- ¹² عباس التميمي، حكيم الساعدي، إدارة الأرباح : عوامل نشوئها وأساليبها وسبل الحد منها، دار غيداء للنشر والتوزيع، بغداد، العراق، الطبعة الأولى، 2015، ص 53- 52.
- ¹³ ابراهيم العدي، رنا صفور، مدى تأثير نظام الرقابة الداخلية الفعال في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، جامعة دمشق، سوريا، المجلد 36، العدد 3، 2014، ص 392-393.
- ¹⁴ جونانان تشاركهام، ارشادات لأعضاء مجالس إدارة البنوك، المنتدى العلمي لحوكمة الشركات، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، 2003، ص 14.
- ¹⁵ Michael C. Jensen, William H. Meckling, **Theory of the firm : managerial behavior, agency costs and ownership structure**, Journal of Financial Economics, Vol. 3, N°. 4, October, 1976, P 313.
- ¹⁶ Yves-Cédric Koyo, **Les mécanismes de gouvernance entre les gestionnaires de fonds et les dirigeants de PME en contexte d'investissement socialement responsable**, Mémoire présenté comme exigence partielle de la maîtrise en administration des affaires, Université Du Québec, Québec, Canada, 2011, P 37.
- ¹⁷ Aliana Shazma Amir, et al, **Ownership Structure And Real Earnings Management In Malaysian Corporation**, International Conference on Economics, Entrepreneurship and Management, 2019, P3.
- ¹⁸ René M.Stulz, **Managerial control of voting rights: Financing policies and the market for corporate control**, Journal of Financial Economics, Vol 20, 1988, PP 25-54.
- ¹⁹ Aliana Shazma Amir, et al, Op.Cit, P3.

- ²⁰ Jérôme Maati, **Le gouvernemen d'entreprise**, De Boeck & Larcier s.a. Paris, France, 1999, P148.
- ²¹ Michael C. Jensen, **The modern industrial revolution, exit, and the failure of internal control systems**, The Journal of Finance, Vol. 48, N°. 3, 1993, P865.
- ²² Nur Dalila Jamaludin et al, **Board Structure and Earnings Management in Malaysian Government Linked Companies**, Procedia Economics and Finance 28, 2015, PP235 – 242, P238.
- ²³ Murya Habbash, **The Role of Corporate Governance Regulations in Constraining Earnings Management Practice in Saudi Arabia**, Research in Corporate and Shari'ah Governance in the Muslim World: Theory and Practice, 2019, P7.
- ²⁴ Idem.
- ²⁵ Hosam Alden Riyadh Al Azeez, et al , Op.Cit, P8.
- ²⁶ Norman Mohd. Saleh, et al, Op.Cit, P85.
- ²⁷ Mark.S Beasley, **An empirical analysis of the relation between the board of director composition and financial statement fraud**, The Accounting Review, Vol .71, N°.4, 1996, P 463.
- ²⁸ Murya Habbash, Op.Cit, P7.
- ²⁹ Jean Tirole, **The theory of corporate finance**, Princeton University Press, Oxfordshire, England, 2006, P30
- ³⁰ Norman Mohd. Saleh, et al, Op.Cit, P83.
- ³¹ Hosam Alden Riyadh Al Azeez, et al, Op.Cit, P7.
- ³² Sukeecheep, S., Yarram, S. R., & Al-farooque, O. **Earnings management and board characteristics in Thai listed companies**, International Conference on Business, Economics and Accounting, Bangkok, Thailand. 2013.
- ³³ Siregar, S.V., and Utama, S, **Type of Earnings Management and The Effect of Ownership Structure, Firm Size, and Corporate-Governance Practices: Evidence From Indonesia**, The International Journal of Accounting, Vol. 43, 2008, PP 1–27.
- ³⁴ Gulzar, M. A., & Wang, Z. **Corporate governance characteristics and earnings managements: Empirical evidence from Chinese listed firms**, International Journal of Accounting and Financial Reporting, 1(1), 2011, PP133-151.
- ³⁵ Michael C. Jensen, **The modern industrial revolution, exit, and the failure of internal control systems**, The Journal of Finance, Vol. 48, N°. 3, 1993, P863.
- ³⁶ Mahdi Moradi et al, **A Study of Relationship between Board Characteristics and Earning Management: Iranian Scenario**, Universal Journal of Management and Social Sciences, Vol. 2, No.3; March 2012,P3.
- ³⁷ Hosam Alden Riyadh Al Azeez, et al, Op.Cit, P11.
- ³⁸ Murya Habbash, Op.Cit, P9.
- ³⁹ Mahdi Moradi et al, Op.Cit, P17-18..

⁴⁰ تبر زغود ، تأثير هيكل الملكية والهيكل المالي على الأداء المالي للمؤسسة -دراسة اختبارية على عينة من شركات المساهمة بالجزائر 2010-
2014- أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة ورقلة، 2018، ص 268.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

تبر زغود (2019)، تأثير خصائص مجلس الإدارة على إدارة الأرباح : دراسة اختبارية على عينة من شركات المساهمة العائلية بالجزائر خلال الفترة 2010-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 06(العدد 02)، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 1-16.

ARED



يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـ رخصة المشاع الإبداعي نسب

المُصنّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0).

المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية مرخصة بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب المُصنّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0).



The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.

Algerian Review of Economic Development is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license** (CC BY-NC 4.0).

ARED